معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية أهميتها للاجتهاد المعاصر، وآليات عملها

د. ناصرالدين محمد الشاعر* أحلام يوسف أبو عصبه**

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٢/١٠/١٧م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٣/٣/٣٠م

الملخص

يأتي هذا البحث للتعريف بمعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، ولتبيان أهميتها للباحثين في العلوم الشرعية وللمنشغلين بالاجتهاد المعاصر وقضاياه، مع تفصيل آلية عمل هذه المعلمة، فضلًا عن التنويه بأهمية القواعد الفقهية والأصولية للاجتهاد المعاصر.

وقد تم اختيار هذه المعلمة الإلكترونية، نظرًا للخدمة الجليلة التي تقدمها لعموم الباحثين ولطلبة العلوم الشرعية على وجه الخصوص، ضمن ما بات يُعرف بالبحث الإلكتروني ومواقع البيانات ومحركات البحث التي توفر الوقت والجهد والمال وتسهل العبور إلى عالمٍ مترامي الأطراف من المعرفة.

والبحث هنا، ومن خلال اتباعه للمنهج الوصفي، لم يقف عند حد التعريف بالمعلمة والتنويه بأهميتها، إنما ذهب إلى تبيان آلية عمل المعلمة وكيفية استخدامها للوصول إلى المطلوب بأقصر الطرق. علمًا بأن البحث جاء في أربعة مباحث. المبحث الأول لأهمية القواعد الفقهية والأصولية. والثاني لأهمية البحث الإلكتروني والمواقع الإلكترونية. والثالث لأهمية المعلمة ودورها في خدمة الاجتهاد المعاصر. وأما المبحث الرابع فقد تخصص لعرض آليات عمل المعلمة.

وخلصت الدراسة إلى أهمية معلمة زايد للباحثين في العلوم الشرعية، وأوصت بتوجيه طلبة الجامعات للتعرف عليها واستخدامها في بحوثهم.

الكلمات الدالة: القواعد الفقهية والأصولية، البحث الإلكتروني، الاجتهاد المعاصر، مَعلمة زايد

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

** باحثه. وزارة التربية والتعليم - فلسطين.

Zayed's Encyclopedia of the Principles of Jurisprudence and Fundamentalism: Its Importance to Contemporary Jurisprudence and the Mechanisms of Their Work

ABSTRACT

This research aims at introducing Sheikh Zayed's Encyclopedia of Jurisprudence and Fundamental Rules and showing its importance for researchers and scholars of contemporary ijtihad (jurisprudence). The research illustrates how the encyclopedia works in addition to emphasizing the necessity of jurisprudence and fundamental rules for contemporary ijtihad.

Sheikh Zayed's online Encyclopedia was chosen due to the great services it offers to researchers and to Islamic studies students in particular, in light of increasing online research and the increasing number of online search engines, which save time, effort ,and money for researchers.

The study adopted a descriptive approach to go beyond introducing the encyclopedia. It also demonstrates how it works and how researchers can use it to reach what they seek in the fastest way possible. The study includes four sections. The first deals with the necessity of jurisprudence and fundamental rules. The second assures the importance of online research and websites. Section three shows the role of Zayed's Encyclopedia in contemporary ijtihad , while section four illustrates the way the encyclopedia works.

The study concluded the importance of Zayed's Encyclopedia for researchers in Sharia sciences and recommended directing university students to get to know it and use it in their research.

Keywords: Jurisprudence and Fundamental Rules, Online Research, Contemporary Ijtihad, Zayed's Encyclopedia.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين المبعوث رحمة وهداية للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين وبعد:

موضوع البحث:

يسعى هذا البحث للتعريف بمعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، وتتبّع وعرض آلية عملها، باعتبارها واحدةً من مواقع البيانات العلمية الإلكترونية ومحركات البحث التي لا يستغني عنها الباحثون في علوم الشريعة والمنخرطون منهم بقضايا الاجتهاد المعاصر على وجه الخصوص.

أهمية البحث:

وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية المَعلمة ذاتها، ومما تقدمه من خدمةٍ جليلةٍ للباحثين، ضمن ما بات يُعرف بالبحث الإلكتروني ومواقع البيانات ومحركات البحث التي توفر الوقت والجهد والمال وتسهل العبور إلى عالمٍ مترامي الأطراف من المعرفة. خاصةً وأننا نتحدث عن موقعٍ إلكتروني يضمُّ سائر القواعد الفقهية والأصولية التي أمكن للخبراء تتبعها وجمعها من كتب التراث، ومعها محرك البحث وآلياته التي تسهّل الوصول إلى المطلوب. وغنيٌّ عن البيان أهمية القواعد الفقهية والأصولية في ضبط الاجتهاد، وهو ما حدا بنا لنقل شهادات كبار العلماء حول أهمية هذه القواعد وعدم جواز تجاهلها في أية عملية اجتهادية.

منهج البحث ومشكلة الدراسة وأسئلتها:

والبحث هنا، ومن خلال اتباعه للمنهج الوصفي الأكثر ملاءمةً لهذا النوع من البحوث، لم يقف عند حد التعريف بالمَعلمة والتنويه بأهميتها، إنما سعى إلى تتبع وعرض آلية عمل المعلمة وكيفية استخدامها للوصول إلى المطلوب بأقصر الطرق، وذلك هو بيت القصيد، **ومشكلة البحث** الجوهرية التي يعالجها البحث ويسعى لتقديم تصورٍ عمليٍ بخصوصها، فضلًا عن تبيان أهمية المَعلمة وقواعدها

للاجتهاد المعاصر. والأسئلة التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها تدور حول مسألة مركزية وهي: ما هي أهمية المعلمة، وهل يحتاج إليها الباحثون في العلوم الشرعية، وما هي المجالات التي تغطيها هذه المعلمة؟ ويلحق بذلك أسئلة فرعية من أهمها: ما أهمية هذه المعلمة للاجتهاد المعاصر، وما هي آليات عملها؟

الدراسات السابقة:

هنالك عددٌ من الجهود السابقة التي نوهت بأهمية المَعلمة، وتطرقت للجهود المبذولة فيها. بيد أن هذه الدراسات لم تتناول آليات عمل المَعلمة والتي هي مدار بحثنا. كما أن سائر المصادر القواعدية قد أشارت إلى أهمية تلك القواعد للاجتهاد بشكلٍ عام.

ومن الدراسات التي تناولت المَعلمة منوهةً بأهميتها:

- خذيري، الطاهر، مَعلمة زايد للقواعد، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف،٢٠١٤، ع٥٩١، عن دار المنظومة.
- محمد، جمال الدين عطية، نحو تطبيق الشريعة الإسلامية: مَعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، المسلم المعاصر،٢٠١٢ مج ٣٦ ع١١٤، عن دار المنظومة.
- الخويلدي، عبد الستار، مَعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، ٢٠١٤، الاقتصاد الإسلامي.

تقسيم البحث:

وقد جاء البحث في أربعة مباحث. الأول منها للتنويه بأهمية القواعد الفقهية والأصولية. والثاني للتنويه بأهمية البحث الإلكتروني والمواقع الإلكترونية ومحركات البحث المتخصصة. والثالث للتنويه بدور المَعلمة في خدمة الاجتهاد المعاصر. وأما المبحث الرابع فقد تخصص لتتبع وعرض آلية عمل المَعلمة ومحرك بحثها.

المبحث الأول:

أهمية القواعد الفقهية والأصولية للاجتهاد:

المطلب الأول: أهمية القواعد الفقهية:

يعتبر علم القواعد الفقهية من العلوم الشرعية المهمة التي ينبغي دراستها والعمل بها لما لها من أهمية ومكانة عالية، ولما تقدمه من خدمة لعلوم الشريعة في جميع مجالاتها. لذلك كان لا بد من البحث عن القواعد التي تضبط الأحكام الفقهية وتحكمها وتبرزها، لنستقي منها ما يكون بمكان الضابط لهذا العلم الواسع وللاجتهاد خاصةً.

والقاعدة في اللغة هي الأصل والأساس، وتأتي بمعنى الأمر الكلي أو الأصل العام[١].

ويجري تعريف القاعدة اصطلاحا على أنها "حكمٌ كليٌ ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه"[٢].

والقاعدة الفقهية على وجه الخصوص هي "أصل فقهي كلي يتضمن حكمًا تشريعيًا عامًا للقضايا التي تدخل تحت موضوعه من أبواب متعددة"[٣]. وعرفها الزرقا بأنها "أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاما تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها"[٤].

وقد بيّن القرافيُّ المالكيُّ أهمية القواعد بكلام بليغ ورائع حيث قال: "وهذه القواعد مهمةٌ في الفقه، عظيمةُ النفع. وبقدر الإحاطة بها يعظُم قدرُ الفقيهِ ويشرفُ، ويظهرُ رونقُ الفقهِ ويُعرفُ، وتتضحُ مناهجُ الفتاوى وتُكشفُ. فيها تنافسَ العلماءُ، وتفاضلَ الفضلاءُ، وبرزَ القارحُ على الجذعِ. وحازَ قصبَ السبقِ مَن فيها بَرع. ومَن جعل يُخرّج الفروعَ بالمناسباتِ الجزئيةِ دونَ القواعدِ الكليةِ تَناقضت عليه الفروعُ واختلفتْ، وتَزلزلت خواطرهُ فيها واضطربتْ، وضاقت نفسهُ لذلك وقنطتْ، واحتاجَ إلى حفظِ الجزئياتِ التي لا تتناهى، وانتهى العمرُ ولم تقض نفسُه

مِن طلبِ مُناها. ومَن ضبطَ الفقهَ بقواعدِه، استغنى عن حفظِ أكثرِ الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتّحدَ عندَهُ ما تناقضَ عندَ غيرِه وتناسَب"[٥].

ونحن، بناءً على هذا الكلام المسبوك، واستنادًا إلى ما أوردته كتب القواعد، يمكننا تفصيل أهمية القواعد بالنقاط الآتية[٦]:

أولا: جمع الفروع وضبطها في إطارٍ واحدٍ، مما يسهل استحضارها وفهمها وحفظها.

ثانيًا: توسيع الملكة الفقهية لطالب العلم الشرعي من خلال إدراكه لمقاصد الشريعة وأسرارها، وفهمه روح الاجتهاد وكيفية استنباط الأحكام للقضايا المستجدة وتمكنه من المقارنة والترجيح بين المذاهب والآراء المختلفة.

ثالثا: تسهيل معرفة الأحكام الفقهية، من خلال النظر إلى الكليات وربط الجزئيات بها.

رابعاً: تمكين غير المتخصصين في علوم الشريعة، كعلماء القانون والاجتماع والاقتصاد من الاطلاع على الفقه الإسلامي بأيسر طريق، حيث إنها تظهر مدى استيعاب الفقه الإسلامي للأحكام والجزئيات، فتكون بمثابة مواد دستورية لهم تساعدهم في فهم المراد من النصوص الفقهية دون الحاجة للرجوع إلى الكتب الفقهية الكثيرة.

خامساً: وبخصوص الاجتهاد المعاصر يتضح لنا عدم استغناء العلماء والمجتهدين وطلبة العلم عن هذا العلم، لما ورد أعلاه ابتداءً، ولإعطاء الأحكام الصحيحة للنوازل الكثيرة، مستفيدين من تلك القواعد المنظمة والضابطة للاجتهاد. فهي بمثابة أحكام عامة تنطبق على كل مثيلاتها وهو ما يسهل عملية الإلحاق، بينما قد يجد المجتهد صعوبة في الالحاق على بعض الفرعيات لخفاء الرابط بينهما، بينما القواعد تتسم بالعموم ويلحظ المجتهد من خلالها حكمة التشريع مما يسهل عليه الإلحاق(٧).

ومن الجدير بالذكر أن علم القواعد قد تطور مع تطور الفقه الإسلامي فهو لم يوضع جملة واحدة في وقت معين، بل اتسع نطاقه بالتدريج على أيدي العلماء في عصور مختلفة. فعلى الرغم من الأهمية الكبرى للقواعد الفقهية فإنها كانت متفرقة في مدونات وكتب مختلفة، ضمت أنوعًا من الفنون الفقهية مثل الألغاز والفروق ومنها ما حوى القواعد الأصولية. كما أن جانبا من القواعد التي جاءت في هذه الكتب كانت قواعد مذهبية تنسجم مع مذهب المؤلف، إضافة إلى أن هذه القواعد وردت بصورة مفصلة وعبارات طويلة فكانت بحاجة لإعادة صياغة وتنسيق حتى يسهل فهمها والاستدلال بها. وهو ما حصل بالتدريج عبر العقود حتى يومنا.

وقد تنوعت طرق ترتيب وتقسيم القواعد في كتب الفقهاء. فمنهم من رتبها على الأبواب الفقهية مثل: كتاب القواعد للمقري وكتاب القواعد النورانية لابن تيمية. أو حسب حروف المعجم مثل: كتاب المنثور في القواعد للزركشي. ومنهم من رتبها تحت مسمى الأشباه والنظائر كالسبكي والسيوطي وابن نجيم. وآخرون جمعوها دون ترتيب معين كابن رجب في قواعده.

وقد تبين مدى استفادة العلماء المتأخرين من سابقيهم والتطوير على جهودهم في هذا المجال. كما أن المؤلفات في هذا المجال فاقت العدَّ مما صعَّب على طلبة العلم متابعة كل ذلك والاطلاع عليه. خاصة أن جانبًا من تلك القواعد جاء ضمن كتب الفقه المذهبية والفقه المقارن وليست تحت عنوان القواعد الفقهية. وفي عصرنا ازداد اهتمام العلماء بالقواعد الفقهية والأصولية في الجامعات والمراكز العلمية وازداد التأليف والنشر وتحقيق المخطوطات التراثية وحتى إعادة طباعة ونشر تلك المؤلفات القديمة. الا أن هذا العلم الكبير، لا يزال بحاجة ماسة إلى إعداده وإخراجه على شكل موسوعات حديثة متخصصة وشاملة، حتى جاء القرار بتأسيس موقع إلكتروني متخصص أخذ على عاتقه جمع سائر القواعد من

المؤلفات القديمة والحديثة في صعيد واحد وهو ما يعرف بمعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية ومعها محرك البحث الذي يسهل على طلبة العلم الوصول للمعلومة لكل من امتلك هذا الموقع وتعلم كيفية البحث فيه. وهو ما تدور هذه الدراسة حوله خدمةً لطلبة العلم والباحثين وإسهامًا في خدمة الاجتهاد المعاصر.

المطلب الثاني: أهمية القواعد الأصولية:

يجري تعريف أصول الفقه على أنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[٨]، وأما القاعدة الأصولية فلم يتعرض المتقدمون من العلماء لتعريفها تعريفًا دقيقًا إلا إنهم اكتفوا بتعريف علم الأصول، وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين إيجاد تعريف محدد للقواعد الأصولية؛ ومن أشهر تلك التعريفات: أنها قضية كلية يُتوصَّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية[٩]، ومن الأمثلة على تلك القواعد: قاعدة الأمر يفيد الوجوب[١٠]، وقاعدة الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة[١١].

والعلم بالقواعد الأصولية له ميزةٌ خاصةٌ استمدها من أهمية علم أصول الفقه والوظيفة التي يؤديها هذا العلم، من حيث اهتمامه بمصادر الأحكام وحجيتها وشروط الاستدلال بها وبيان التعارض والترجيح. ومن خلاله نتمكن من معرفة طرق استنباط الأحكام الشرعية وضوابط هذا الاستنباط، وبذلك يكون هذا العلم هو علم الأداة التي يستخدمها المجتهد في استخراجه للأحكام الشرعية من أدلتها.

فهذا العلم وسيلة إلى معرفة حكم الله تعالى في الوقائع المستجدة. ودراسته ليست مقصودة بذاتها، وإنما تقصد لما وراءها. ولا يجوز بحال من الأحوال أن يغيب ذلك عن ذهن الطالب والعالم والمجتهد الذين يدرسون الأصول ويدركون فائدته وأهميته ومكانته الرفيعة بين العلوم، وأنه لا يقصد منه الحفظ والتلقي، وإنما يقصد منه أن يكون مفتاحًا سديدًا في يد الباحث عن الحكم الشرعي[١٢].

وهو يساعد في إكساب الملكة الفقهية التي تمكن المرء من الفهم الصحيح والإدراك الكامل للنصوص وأحكامها وعللها وكيفية القياس عليها. فالنصوص التشريعية محدودة بينما الحوادث لا حدود لها. ومعرفة قواعد هذا العلم يعين على ضبط المسائل الفقهية وتنظيم فروعها المتناثرة، كما أنها تساعد في استنباط الأحكام الشرعية للحوادث المتجددة، وهو ما يؤكد شمولية الشريعة وخلودها(١٣).

ولا شك أن الاطلاع على القواعد الأصولية التي استنبط الفقهاء بواسطتها الأحكام الاجتهادية، يزيد طلبة العلم وثوقًا بدقة تلك الأحكام وأصالتها، ويمنحهم الرضا عما قدمه المجتهدون الأولون. كما يساعد في الموازنة بين الآراء الفقهية لبيان الأرجح والأولى بالقبول من بينها. فإن لكل قول من أقوال الفقهاء معيارًا أصوليًا خاصًا استند إليه، ولابد في الترجيح من جمع هذه المعايير والموازنة بينها على أسس علم أصول الفقه وقواعده، للوصول إلى الرأي الذي يشهد له الدليل الأقوى والأصح(١٤).

المبحث الثاني:

أهمية البحث الإلكتروني والمواقع الإلكترونية للباحثين في العلوم الشرعية:

المطلب الأول:

أهمية البحث الإلكتروني لعلوم الشريعة:

إن حاجتنا للاطلاع على الدراسات والبحوث العلمية تزداد يومًا بعد يوم. والبشرية في سباق للحصول على أكبر قدر من المعرفة. وطرائق البحث العلمي من الأمور الضرورية لأي حقلٍ من حقول المعرفة. وقد تطورت طرق الحصول على المعرفة على مر العصور وحتى يومنا هذا. إلا أنه يمكننا تصنيف تلك الطرق إلى نوعين. الأول: فيتعلق بالكتب والموسوعات والدوريات وسائر الوثائق الكتابية والسمعية والمرئية وحتى الإلكترونية. وهي المصادر التي توفر للباحث حصيلة جهود السابقين بخصوص موضوع بحثه. أما النوع الثاني: فيشمل الأدوات الأخرى

كالمقابلة والاستبيان والملاحظة والتجربة والاختبار. وهي طرق للحصول على المعلومات الأولية من مصادرها الأصلية أو من خلال قدرة الباحث على تحليل الواقع أو الظاهرة بعد الرصد والتتبع والتحكم بالتجربة وظروفها.

وقد بات البحث الإلكتروني اليوم أداةً للبحث العلمي ومصدرًا له في نفس الوقت. بل لقد صار الجهل بالبحث الإلكتروني أحد علامات الأمية المعاصرة. وذلك بسبب الكم الهائل والمتجدد من المعلومات الإلكترونية من جهة، وبسبب سرعة الحصول على المعلومات المخزّنة إلكترونيًا. خاصةً مع توفر محركات البحث الإلكترونية لمواقع المعرفة العامة والمتخصصة. بل وأكثر من ذلك، حين أصبحنا نجد الكتب المطبوعة ورقيًا يجري تخزينها إلكترونيًا. كل ذلك يدعو لإفراد البحث الإلكتروني بالدراسة باعتباره أسلوبًا مستقلًا بالبحث ومصدرًا للمعرفة. والبحث الإلكتروني يوفر الوقت والجهد والمال على الباحثين، سواءً أولئك الذين يحتاجون إلى الحصول على معرفة عامة حول موضوع معين، أو أولئك الذين يحتاجون إلى التأكّد من صحة معلومة مسبقة لديهم، وحتى أولئك الذين يريدون الولوج إلى المواقع المتخصصة والموثوقة. ولقد صار بمقدور الباحث استعراض العديد من النتائج البحثيّة وهو في مكتبه، دون حاجة إلى التنقّل وبذل الجهد في سبيل ذلك[١٥].

ولكل مجالٍ من مجالات المعرفة مواقع إلكترونيةٌ متخصصةٌ مزودةٌ بمحركات بحثٍ متطورة تساعد في الوصول إلى المطلوب في لمح البصر. ومن ذلك المواقع المختصة بالدين الإسلامي أو بالعلوم الشرعية أو بالثقافة الإسلامية أو بالشأن الإسلامي عامة، والتي تقدم خدماتٍ بحثيةً هائلةً للمستخدمين، ومن الأمثلة عليها: موقع صخر(sakhr)، وفيه موسوعة عن الحديث وأخرى عن الفقه. موقع إسلام أُن لاين(www.islamonline.net)، وموقع الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء السعودية (www.aliftah.net)، وموقع دائرة الإفتاء العام في المملكة الأردنية

الهاشمية (https://www.aliftaa.jo)، وموقع مَجْمع الفقه الإسلامي الدولي(https://iifa-aifi.org/ar)، وموقع التاريخ الإسلام (www.islamichistory.net)، وموقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (www.iumsonline.net)، وموقع نون للأبحاث والدراسات القرآنية (www.islamnoon.com)، وموقع مجمع الملك فهد للمصحف الشريف (www.qurancomplex.com)، وموقع أبحاث الاقتصاد الإسلامي (www.ierc.kau.edu.sa)، وموقع صفحة البواحث الحديثية للبحث عن حكم الأحاديث صحةً وضعفًا (www.sultan.org) ، وموقع صيد للكتب (www.saaid.net)، وغيرها الكثير[١٦].

ويبقى من أهم وأشمل المواقع العلمية لعلوم الدين والشريعة التي لا يستغني عنها باحثٌ: موقع المكتبة الشاملة وما تحتويه من أوسع قائمةٍ لكتب التراث ومصادر علوم الدين على وجه الخصوص. وموقع دار المنظومة وما تقدمه من أبحاث منشورةٍ في سائر المجلات العلمية المحكمة. وموقع معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، وهي التي يدور حولها بحثنا هذا لأهميتها.

وخلاصة الأمر أن الباحث في العلوم الشرعية لا يستغني عن البحث الإلكتروني ومجالاته ومواقعه ومحركات البحث التي فيه. وإلا كان معزولًا عن جهود العلماء وسائر الباحثين في مجاله عبر العالم. فضلًا عن جهله بتقنيات البحث والتواصل العلمي الإلكتروني كواحدةٍ من أهم أدوات البحث العلمي المعاصرة. وفي ذلك خسارةٌ بليغةٌ على مستوى المصادر والأدوات على حدٍ سواء. ولا شك أن هذا يفرض على كليات الشريعة تطوير خططها التعليمية ومناهجها ومساقاتها، حتى تُكسب طلبتها المهارات البحثية اللازمة لمجال البحث الإلكتروني أسوةً بسائر الكليات والتخصصات الأخرى.

المطلب الثاني:

أدوات البحث العلمي وتقنياته:

إن أدوات البحث العلمي(Research Instruments) وتقنياته، وطرق الحصول على المعلومات من مصادرها المتنوعة، تتعدد وتتنوع تبعًا لطبيعة الدراسة وموضوعها ومجالها. وفي تاريخ البحث العلمي، وحتى يومنا هذا، تطوّرت طرق الحصول على المعرفة، واشتهر منها جملة أدوات ومصادر، من أهمها البحث الوثائقي والبحث الإلكتروني، بالإضافة إلى كلٌ من الملاحظة (Observation) والاختبار والتجربة (Testing)، والمقابلة (Interviewing)، والاستبانة (Questionnaires). فتقصي المعلومات من خلال المعارف المدوَّنة في الكتب وسائر الوثائق هو ما يسمى بالبحث الوثائقي (Documents). أما تقصي المعلومات عن طريق الحواسيب وبرامجها المعلوماتية والشبكات الإلكترونية وما توفّره من معلوماتٍ ومعارفَ هائلةٍ ومتجددةٍ، فهو ما يجري تسميته بالبحث الإلكتروني، وبات لغة العصر بسبب الكم الهائل والمتجدد من المعلومات من جهة، وبسبب سرعة الحصول على المعلومات المخزّنة إلكترونيًا. بل وأكثر من ذلك، حين أصبحنا نجد الكتب المطبوعة ورقيًا يجري تخزينها إلكترونيًا. كل ذلك يدعو للاهتمام بالبحث الإلكتروني باعتباره أداةً مميزةً للبحث. ولا يكاد يستغني باحثٌ اليومَ عن استخدام مصادر المعرفة الإلكترونية وأدواتها، وفي مقدمتها شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية العامة والمتخصصة ومحركاتها البحثية. وقد تمكنت شبكة الإنترنت من توفير الموارد المعرفية للبشرية بغض النظر عن الحدود المكانية والزمانية. ولا شك أن مستقبل الأمم والمراكز المعلوماتية والمكتبات التقليدية، قد بات يتوقف على مدى استيعابها لهذا التغير الإلكتروني الهائل في مجال المعلومات وطرق الوصول إليها. بل إن مكانة الباحث قد باتت هي الأخرى تتوقف على مدى اتصاله بهذه الشبكة واستفادته من المعلومات التي توفرها للباحثين. ولا يتوقف

دور الحاسوب على تخزين المعلومات وتأمين الوصول إليها فحسب. إنما يملك الحاسوب معالجة المعلومات التي نغذّيه بها، وذلك وَفق برامج مُصممَّةٍ لتحليل المعلومات ومعالجتها واستخراج النتائج.

لذا لا بد للباحث من تعلُّم كيفية استخدام المواقع الإلكترونية المتخصصة بالعلوم الشرعية. فالبحث الإلكتروني يمتلك أهمية خاصة تميزه عن الطرق التقليدية في البحث. فهو يقلل الوقت والجهد المطلوبيْن للوصول للمعلومة المطلوبة، ويُعين على إنجاز البحث بسهولة ويسر، وذلك بفضل محركات البحث المتعددة التي تُمكّن الباحث من الوصول إلى ما يريد من خلال الكلمة أو الموضوع أو اسم المرجع أو اسم الكاتب أو جهة النشر أو الجامعة أو البلد. وهو يعدد مصادر البحث ويوسِّع مساحته ويتيح للباحث الاطلاع على معظم ما كُتب في موضوعه بدل حصر نفسه في الكتب التي صدرت في محيطه الجغرافي. كما أنه يتيح للباحث الاطلاع على آخر المعلومات والمعارف والأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات والمجلات والنشرات، ومعها الرسائل العلمية ووقائع المؤتمرات العلمية وسائر الإصدارات التي قد لا تتوفر للباحث إلا عَبْر التقنيات الإلكترونية. وهو يُسهّل الوصول إلى فهارس المكتبات العالمية وفهارس المكتبات الوطنية والجامعية للاستفادة منها عَبر المواقع الإلكترونية المخصصة لها. ذلك فضلًا عن خدمة التكشيف التي توفرها المواقع البحثية من خلال قواعد عديدة من الكشافات والمستخلصات التي أعدتها المراكز العلمية المختصة. وهو يتيح للباحثين إجراء نقاشات بينهم حول مسألةٍ ما عَبر ما يُعرف بجماعات النقاش. وهو يتيح للباحثين إجراء جانبٍ من استبياناتهم واستطلاعات الرأي عن طريق شبكة الإنترنت وما توفره من برامج وخدمات بهذا الخصوص. وهو يوفر للباحثين فرصة الاطلاع على ما توصل إليه غيرهم من نتائج في موضوعهم. وتقوم الشبكة الإلكترونية عَبر بعض قواعدها بتوفير هذه الخدمة بمجرد قيام الباحث بتقديم السؤال حول

موضوعه من خلال الحاسوب ليتمكن من الحصول على تلك النتائج. وهو يوفر تكلفة اقتناء الكتب المطبوعة الضخمة التي لا نملك المال الكافي لشرائها، حيث يمكننا الحصول على نسخة إلكترونية لآلاف المجلدات على قرص مضغوط بثمن زهيد[١٧].

المبحث الثالث:

أهمية المَعلمة ودورها في الاجتهاد المعاصر:

المطلب الأول: التعريف بالمعلمة، النشأة والمحتوى:

يُعد مشروع مَعلمة القواعد الفقهية من أجَلِّ المشاريع البحثية التي تبنَّاها مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. فقد برزت هذه الفكرة للمشروع ضمن توصيات الدورة الثالثة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقدة بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٨٦. ثم أقيمت عدة ندوات تحضيرية ولقاءات علمية بهذا الشأن، إلى أن صدر قرار مجلس أمناء مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية بتبني المشروع في ١٩٩٤/١١/٢٨.

وقد أُطلق على المشروع في بداية نشأته "معلمة القواعد الفقهية" لاختصاصه بها، إلى أن احتضنت مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية هذا المشروع ليتوسع ويشمل القواعد بأصنافها وليطلق عليه اسم "معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية"، نسبة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الداعم الأول للمشروع. وقد احتاج هذا العمل إلى عشر سنواتٍ من البحث المتواصل، حتى كان إنجازًا علميًا كبيرًا يستحق التوقف عنده للاستفادة منه، بل وتصنيفه ضمن أهم المواقع العلمية الإلكترونية كونه مرجعًا أساسيًا يرجع إليه العلماء والباحثون لاستنباط أحكامهم وتوثيق آرائهم عبر الاستشهاد بتلك القواعد وتطبيقاتها.

وقد وصف أحمد شبيب هذه المَعلمة "بالفتح الجديد" في مجال مد الجسور بين المجتهدين من الفقهاء والمفتين، باعتبار أنها جمعت بين دفتيها آلاف القواعد على المذاهب الثمانية لتكون دليلًا علميًا للعلماء ينهلون منها أدلتهم الفقهية(١٨).

وهي أولُ مشروعٍ في العمل الموسوعي الشامل لقواعد الفقه الإسلامي في دراسة تقنينية وتأصيلية لجوانب متعددة، في مجالات: القواعد المقاصدية، والقواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، والضوابط الفقهية.خاصةً في ظلِّ افتقار المكتبة العربية لكتاب جامع لهذه القواعد الفقهية والأصولية، قبل المَعلمة. وقد تميزت المَعلمة بالاستيعاب والتوسع في موضوعها حيث ضمّت آلاف القواعد المنتقاة من ثمانية مذاهب معتمدة، وهي: (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والجعفري، والزيدي، والإباضي، والظاهري) . فهي بذلك تعزز الرصيد الفقهي للباحثين، وتقرب بين المذاهب، وتسهل البحث عن القواعد في مكان واحد مقسم بطريقة منهجية واضحة. بل، وتعتبر المَعلمة مرجعًا حضاريًا عالميًا، حيث إنها انطلاقة جديدة نحو العالمية في التشريع الإسلامي في شتى شؤون الحياة الإنسانية، من أحوال شخصية ومجتمعية واقتصادية وعلمية وبيئية تتجه إلى العالم بأسره، دون أن تقتصر على حال المسلمين وواقعهم وحدهم(١٩).

وتظهر أهمية المَعلمة في ضوء الحاجة للاجتهاد للمسائل الجديدة مع تطور الحياة وتراكم المستجدات، ومع تعدد التقنيات وتسارع الابتكارات الحديثة.

ومن المعلوم أن القواعد متوفرة في كتب التراث. إلا أنها كانت موزعةً على عناوينَ وكتبٍ شتى. ولم يتم جمعها وفهرستها وتحقيقها من قبلُ في كتابٍ جامع. لذلك قامت فكرة المشروع على جمع القواعد بأنواعها لتكون في مكانٍ واحدٍ يسهل الرجوع إليه. وبالتالي يسهل ضبط الأحكام المنتشرة والمتعددة ونظمها في سلك واحد. بل إنها تمكن غير المتخصصين في علوم الشريعة من الاطلاع على البناء الفقهي بأسهل الطرق الممكنة، مع إمكانية وسهولة الدراسات المقارنة بين المذاهب

الفقهية وأصول الاختلاف فيها لأنها لم تعتمد على مذهب فقهي معين عند جمعها للقواعد. هذا بالإضافة إلى المساعدة على إدراك مقاصد الشريعة حيث تناولت القواعد المقاصدية أيضًا.

وقد تم عرض القواعد بلغةٍ واضحة ليسهل على الباحثين على اختلاف مستوياتهم التعامل معها، حيث إن المعلمة ابتعدت عن التعبير الذي يصعب فهمه على غير المتخصصين.

والمَعلمة فريدةٌ في عدد قواعدها حيث إنها تحوي حوالي ثلاثة آلاف قاعدة موزعة بين قواعد فقهية وأصولية ومقاصدية، فضلًا عما تضمنته من شرح وجيز شبيهٍ بشرح القواعد التي تصدرت مجلة الأحكام العدلية.

وإذا كان من الممكن اعتبار هذا العمل امتدادًا لمجلة الأحكام العدلية وقواعدها، فإن المَعلمة أوسع وأشمل منها. خاصة أن مجلة الأحكام قد اعتمدت على المذهب الحنفي في جمع موادها بعكس المَعلمة التي لم تتقيد بمذهب معين. ثم إنه لا مجال للمقارنة بينهما في حجم المادة العلمية وعدد قواعدها، حيث إن المَعلمة تحتوي على ٢٩٩٩ قاعدة بينما المجلة تحتوي على ٩٩ قاعدة فقط. كما أن المجلة لم تركز على المستثنيات، بينما توسعت المَعلمة بها وخصصت لها أبوابًا، لما لها من أهميةٍ في ضبط مجال القاعدة الرئيسة. هذا بالإضافة إلى الاختلاف الواضح في طريقة العرض، حيث إن مجلة الأحكام العدلية هي مجلة قانونية في الأساس غرضها تنظيم أنواع العقود والمسؤولية المدنية، فذكرت القواعد الفقهية اللازمة بصفة عرضيةٍ موجزة. بينما كان غرض المَعلمة حصر سائر القواعد الفقهية من مصادرها وتصنيفها في صعيدٍ واحد. وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون القواعد المنتقاة في المجلة موجهة أساسا لتغطية مجالات فقه المعاملات، بينما كانت قواعد المَعلمة في شتى المجالات[٢٠].

تقسيمات المَعلمة:

تتكون المَعلمة من 41 مجلدًا، كلُّ مجلدٍ منها يحوي موضوعًا معينًا، ابتدأ بالمقدمات ثم الموضوعات وأخيرًا الفهارس التي كان لها حيزٌ في الموسوعة[٢١].

وقد تم تقسيم المَعلمة إلى ستة أقسام رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: قسم المقدمات العامة:

وقد جاء هذا القسم في المجلدين الأول والثاني.

المجلد الأول منهما، والذي كان بعنوان التقديم والمقدمات، وقد ضمَّ دليل العمل بالمَعلمة، واللجانَ المشرفة على المشروع، وتقديماتٍ للعلماء والباحثين والخبراء المتفرغين والمسؤولين عن المشروع، إضافةً إلى سيرهم الذاتية. وهم: رئيس مجلس أمناء مؤسسة زايد الشيخ بن زايد آل نهيان. والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي البروفسور أكمل الدين أوغلو. ورئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي: أ. د. صالح بن عبدالله. وأمين عام مجمع الفقه الإسلامي الدولي ورئيس اللجنة العلمية للمشروع أ. د. أحمد بابكر. والمدير العام لمؤسسة زايد سالم عبيد. ورئيس اللجنة المشتركة للمعلمة حمد الشامي. ومفتي سلطنة عُمان الشيخ أحمد الخليلي. والأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية الشيخ محمد التسخيري. والمدير الأول للمشروع أ. د. جمال الدين عطية. ومدير المشروع: أ. د. أحمد الريسوني.

وأما المجلد الثاني، فجاءت فيه المقدمات العامة للمَعلمة، وهي عبارة عن مجموعة من البحوث للتعريف بالقواعد الفقهية ومصادرها وأنواعها وأهميتها **من وجوه عدة أهمها** إضفاء التجانس والترابط في الفكر الفقهي، أثر القواعد والدراسات الفقهية قديمًا وحديثًا، القواعد الفقهية وأهميتها في التنظير الفقهي المعاصر، أهمية القواعد الفقهية في تقنين الشريعة، ثم أثر القواعد الفقهية في الدراسات المقارنة مع القانون، وأخيرًا أهمية القواعد الفقهية كمصدر للقانون

الدولي العام. وتلا ذلك الحديث عن الاختلاف بين القواعد الفقهية ثم حجيتها وتطبيقاتها والاستثناءات عليها. ثم عرض تفصيلي عن القواعد الأصولية والضوابط الفقهية والقواعد المقاصدية كل منها في مقدمة مختلفة بلغ عددها ١٤ مقدمة. وتعتبر هذه المقدمات بحد ذاتها مرجعا علميا لعلوم الفقه وأصوله وعلم المقاصد والضوابط لما جاء فيها من تفسير واضح لأهمية القواعد في الفقه والفكر الإسلامي.

ثانيًا: قسم المبادئ العامة والقواعد المقاصدية:

وقد تم تناولها في المجلدات الثالث والرابع والخامس. حيث تم تناول القواعد المقاصدية وأقسامها وهي: الأصول والمقاصد الخُلقية للشريعة الإسلامية، وقواعد المبادئ العامة للتشريع الإسلامي، وقواعد المقاصد العامة، وقواعد المشقة ورفع الحرج، وقواعد الموازنة والترجيح بين المصالح والمفاسد، وقواعد الوسائل، وقواعد مقاصد المكلفين، وقواعد المقاصد في الاجتهاد. وقد ضم هذا القسم ١٣٦ قاعدة تغطي جميع موضوعات علم المقاصد إضافة إلى شرحها والتدليل عليها وتدعيمها بالأمثلة.

ثالثا: قسم القواعد الفقهية

وتم الحديث عن هذا الموضوع في ثلاثة عشر مجلدًا، من المجلد السادس وحتى المجلد الثامن عشر. وبما أن فكرة تأسيس المَعلمة جاءت في بدايتها للقواعد الفقهية، فقد نالت هذه القواعد النصيب الأكبر من عدد المجلدات التي ضمت ما يقارب ١٠١٨ قاعدة فقهية، مرتبة ومقسمة إلى مجموعات وزمر مختلفة. وقد قُسمت القواعد الفقهية في المَعلمة إلى أربع مجموعاتٍ تحوي كلٌ منها زمرًا وأقسامًا بما يتناسب مع مسماها.

وقد كانت البداية بالمجموعة الأولى وهي القواعد الفقهية الكبرى، وهي القواعد الخمسة المشهورة حيث تناولتها المعلمة من حيث التعريف بها وتوضيحها وذكر الألفاظ والصيغ المرتبطة بها، وذكر القواعد المتفرعة عنها.

ثم جاءت المجموعة الثانية والتي سميت بالقواعد الفقهية الكبيرة، وهي أقل شمولًا من سابقتها، ومن الأمثلة على القواعد التي عرضتها "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق".

ثم جاءت المجموعة الثالثة، وهي مجموعة القواعد الفقهية الوسطى، وهي أقل شمولا ويدخل فيها ما يشمل أكثر من قسم من أقسام الشريعة، أمثال القواعد الخاصة بالعقود مثل "حقوق العباد لا تسقط بالشبهات".

وأخيرًا جاءت المجموعة الرابعة، وهي مجموعة القواعد الفقهية الصغرى التي تختص بقسمٍ من أقسام الشريعة. مثل "كل متصرف عن الغير عليه التصرف بالمصلحة".

رابعا: قسم الضوابط الفقهية:

وتم تناولها من المجلد التاسع عشر إلى المجلد السادس والعشرين. وضمت (٦٣٦ ضابطًا). ونرى أنها غطت مساحة محدودة من مساحة المعلمة. لذلك جاءت طريقة عرضها مختلفة عن طريقة عرض القواعد الفقهية. فقد تم تقسيم الضوابط كما في كتب الفقه أي حسب الأبواب الفقهية، كضوابط العبادات، وضوابط المعاملات، وضوابط فقه الأسرة، وضوابط الوصايا والتركات، وضوابط العادات، وضوابط الأقضية، وضوابط الجنايات، وضوابط السياسة الشرعية.

خامسًا: قسم القواعد الأصولية:

وتم تناولها من المجلد السابع والعشرين إلى المجلد الثالث والثلاثين، أي في سبعة مجلدات ضمت خمسمائة وتسع قواعد. حيث تم صياغة علم أصول الفقه على شكل قواعد موجزة مختصرة مشروحة وقد صنفت على النحو التالي: قواعد

منهجية، قواعد في الحكم الشرعي، قواعد الأدلة الشرعية، قواعد في تفسير النصوص، قواعد الاجتهاد والتقليد، قواعد التعارض والترجيح، وقواعد النسخ.

سادسًا: قسم الفهارس:

وقد خصصت المَعلمة ثمانية مجلدات للفهارس، من المجلد الرابع والثلاثين إلى المجلد الواحد والأربعين، أي ما يقارب أربعة آلاف وسبعمائة صفحة، إدراكا من القائمين بأهمية الفهارس في تقديم المساعدة للباحث عن القواعد خاصة أنها مستخدمة من قبل العديد من الجهات المختلفة في التخصصات سواء كانوا طلابًا أو مدرسين أو أساتذة جامعات أو محاميين وقانونين، ليتم معرفة المجالات المغطاة بسهولة ويسر.

وقد رتبت المَعلمة المجلدات الخاصة بالفهارس على النحو التالي: فكان المجد الرابع والثلاثون خاصًا بفهارس الآيات والأحاديث والأعلام والأخبار. ثم المجلد الخامس والثلاثون لفهرسة القواعد على النظام الأبتثي. ثم الخمس مجلدات المتتالية لفهرسة القواعد على جذور الكلمات من المجلد السادس والثلاثين إلى المجلد الأربعين. وأخيرا المجلد الحادي والأربعين وهو فهرس الموضوعات للأربعين مجلدا. ولا ننسى المجلد الثاني والأربعين والذي يعتبر حافظة لقرص مدمج CD يتم من خلاله تنزيل المعلمة على الحواسيب.

ويمكن تصفح المعلمة كاملة (٤١ مجلدا) Pdf عن طريق الإنترنت من خلال موقع المكتبة الوقفية بالإضافة إلى إمكانية تحميلها على جهاز الحاسوب ليتم تصفحها في أي وقت عند عدم توفر الإنترنت[٢٢].

وهناك بعض المواقع التي تتيح لنا فرصة تحميل برنامج المعلمة الموجود في المجلد رقم ٤٢ والعمل عليه عن طريق الإنترنت ودون الرجوع إلى CD مثل موقع طريق الإسلام[٢٣].

المطلب الثاني: أهمية المَعلمة للاجتهاد المعاصر:

لا شك أن الاجتهاد المعاصر لا يستغني عن القواعد الفقهية والأصولية والمقاصدية، وذلك للإفتاء الجماعي والفردي في القضايا السياسية والاقتصادية والصحية وسواها. وإذا كان استيعاب تلك القواعد أمرًا غير ميسورٍ في السابق إلا لمن تبحر فيها، فقد جاءت المَعلمة لتوفر كل ذلك في صعيدٍ واحدٍ يسهل الوصول إليه والانتفاع به. وهو ما يؤكد أهمية المَعلمة للباحثين وللمهتمين بالاجتهاد المعاصر على وجه الخصوص.

وهذا الذي أوجزناه هنا، هو ما شهد به ونوه به عددٌ من المطلعين على المَعلمة والقائمين عليها والعارفين بخصائصها وبأهميتها للباحثين وللقائمين على الاجتهاد المعاصر وشؤونه.

فقد بيّن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو أن المَعلمة فكرةٌ نبيلةٌ، وهي خلاصة عمل علمي منهجي رائد، وجهد جماعي مثمر، وتعاون إسلامي مثالي لتدوين قواعد الفقه على تنوع مذاهبه وثراء مصادره، وأنها سوف تصير مرجعًا مهمًا [٢٤].

وللتأكيد على أهمية المَعلمة للاجتهاد المعاصر والقائمين عليه في الشؤون العامة والخاصة على حد سواء، فقد اعتبرها حمد الشامسي العمل الأول من نوعه في مجال الفقه الإسلامي[٢٥]. وأكد فاروق حمادة أن المعلمة سيكون لها دور كبير على مستوى العالم لأنها تؤصل لقواعد علمية تقنن سائر مرافق الحياة[٢٦].

ويرى عبدالستار الخويلدي أن المجهود الجماعي المبذول في المعلمة جعلها أكثر قبولًا، إلى جانب البعد الموسوعي في البحث والاستقصاء، مقارنة بالمجهودات الفردية[٢٧].

ووصف سالم عبيد المَعلمة بالإنجاز العلمي الكبير الذي أُعدَّ بعنايةٍ ليكون دليلًا ومنارةً للعالم الإسلامي وهاديًا ومرشدًا في واحدةٍ من أهم مجالات الدراسات الفقهية(٢٨).

فالمعلمة إصدارٌ نفيسٌ في موضوعها، وفي طريقة استخدامها، وفي لغتها الميسورة، وهي إضافة نوعية وإثراء للمكتبة العربية(٢٩).

ويرى الريسوني أن هذه المَعلمة ليست مجرد موسوعة عادية تضاف إلى الموسوعات السابقة. إنما هي عمل جديد غير مسبوق في بابه وفي شموله وستكون الأولى في موضوعها. وأنها قد تميزت بالسبق والريادة في مجال القواعد الأصولية والمقاصدية التي لم يسبق أن أُفردت بالجمع والتبويب والشرح على نحو ما تم في هذه المَعلمة. وهذا عملٌ مبتكرٌ. ومما يزيد في موثوقية المَعلمة وشمولها، أنها اعتمدت في مصادرها على كافة العلوم الإسلامية، من التفاسير، وشروح الحديث، وأصول الدين، وعلم الكلام واللغة، وكتب الفقه وأصوله وقواعده، وتاريخ التشريع، ومقاصد الشريعة. كما اعتمدت على المؤلفات والدراسات الحديثة والاجتهادات والفتاوى الجديدة للأفراد وللمجامع الفقهية، إلى جانب مصادر التراث المعهودة(٣٠).

ومن فوائد هذه المَعلمة في مجال الاجتهاد: تسهيل حفظ الفروع الفقهية وضبط أحكامها ونظمها في سلك واحدٍ. وفهم مناهج الفتوى ومسالك المفتين. والتمكين من فهم أسباب الاختلاف الفقهي والأصولي وآلياته المنهجية. وتمكين الفقيه من تخريج الفروع واستنباط الحلول للوقائع المتجددة. والمساعدة في إدراك مقاصد الشريعة. وتسهيل إجراء الدراسات المقارنة. وتسهيل استنباط النظريات الفقهية على مستوى الشريعة أو على مستوى أقسامها وأبوابها الفقهية. وبيان آثار الشريعة والفقه الإسلامي في التشريعات الوضعية والنظم القضائية في

البلاد الإسلامية وغير الإسلامية. وإبراز العبقرية التشريعية الباهرة لفقهاء المسلمين عبر العصور.

المبحث الثالث:

آليات عمل مَعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية:

يُعتبر الجهل ببعض مصادر المعرفة ووسائلها المتطورة من أكبر العقبات التي تواجه الإنسان وتعيق تقدمه وتعرقل وصوله إلى مراده وتبقيه بعيدًا عن مضمار السباق. ويزداد الأمر سوءًا إذا لم يملك المرء العزيمة والتقنية اللازمتين لمعالجة ذلك الجهل. والأسوأ من الأمريْن ألا يعترف المرء بوجود ذلك النقص عنده، وبالتالي، فهو لا يشعر بالحاجةٍ إلى معالجة ذلك النقص. لذلك لابد لنا من العمل المستمر على تطوير الذات ومداركها ومهاراتها الضرورية، إذا ما أراد المرء البقاء في مضمار السباق وعلى سُلّم الحضارة والتطور. ولعل من أخطر أنواع الجهل اليوم الأمية الإلكترونية، حيث إن هذا الفضاء الإلكتروني يضع بين أيدينا كل معلومة ثمينة مما توصل إليه الإنسان وأنتجه عقله ودوّنه قلمه عبر التاريخ، ويسهل الوصول إلى المطلوب منها عبر تزويد المواقع الإلكترونية بمحركات بحثٍ توصل إلى المطلوب في دقائق.

من هنا، فقد وجب على الجامعات والمراكز العلمية تزويد طلبة العلم بل والأساتذة بالتقنيات البحثية اللازمة لما يُعرف بالبحث الإلكتروني، حتى لا يجدوا أنفسهم خارج زمانهم. وفي هذا السياق يأتي التعريف بآليات عمل المَعلمة مع الشرح المبسط لذلك خطوةً فخطوة.

أولا: طريقة التحميل المَعلمة[٣١].

يمكن تحميل معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية من خلال موقع طريق الإسلام من خلال الرابط:https://ar.islamway.net/book/29711/-8

حيث نقوم بالضغط على زر التحميل الموجود أسفل الشاشة ليبدأ بعد ذلك تحميل المَعلمة.

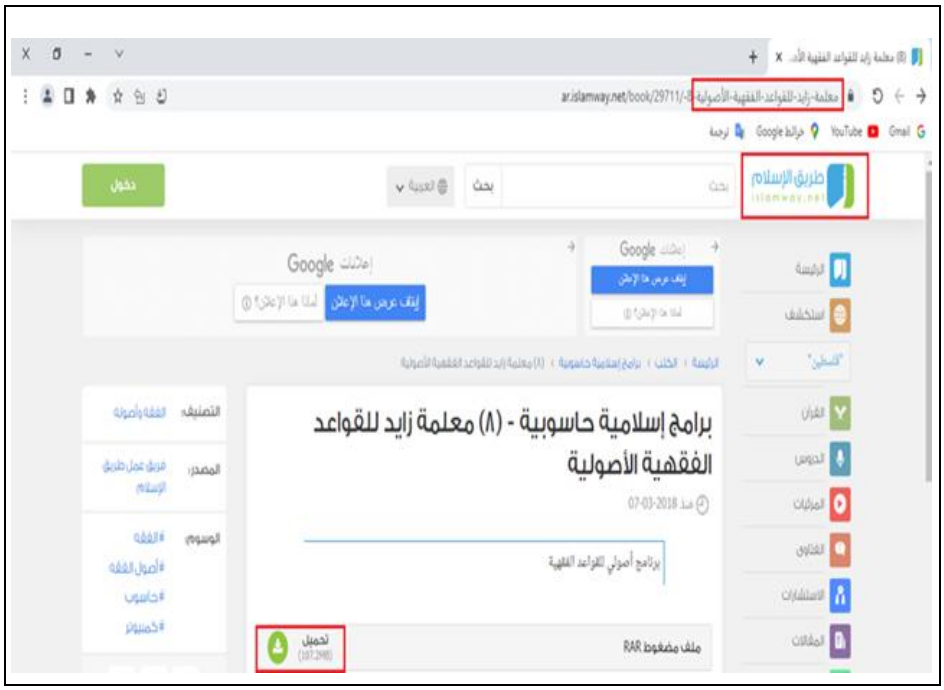

بعد الانتهاء من تحميل المعلمة، نكون قد حصلنا عليها كملفٍ مضغوط، ولفك ضغطه يتم اتباع الخطوات الآتية:

١.النقر نقرةً مزدوجةً على الملف المضغوط، وذلك سَيُدخل المستخدم على الملف المضغوط.

٢. النقر على خِيار (extract) الموجودة في أعلى نافذة مستكشف الملفات في شريط الأدوات.

٣. سيظهر بعدها صندوق حوار صغير فننقر على خيار (extract all) الذي يوجد في بداية القائمة التي تظهر بعد إجراء الخطوة السابقة.

٤. اختيار أيقونة (extract) التي تظهر في صندوق حوار للاستمرار في فكّ الضغط.

٥. فتح المجلد الذي استُخرج وفكّ ضغطه.

وبهذا نكون قد حصلنا على البرنامج الخاص بمعلمة زايد الذي يمكننا من استخراج المعلومات والقواعد بسهولة ويسر.

ثانيا: طريقة عمل البرنامج:

إن البرنامج الخاص بمعلمة زايد للقواعد الفقهية يسهل الأمر على الباحث، ويختصر عليه الوقت والجهد في البحث عن القواعد أو المعلومات المتعلقة بها، حيث إننا من خلال المحرك نتمكن من الوصول إلى الهدف المنشود أو المعلومة المطلوبة. ولتقريب الصورة إلى الذهن أكثر، فينبغي العلم بأن العمل على هذا البرنامج هو أقرب ما يكون شبهًا بالعمل على برنامج المكتبة الشاملة من حيث المبدأ وآليات البحث وكيفية التنقل بين الصفحات، إلا أن برنامج المكتبة الشاملة عامٌ بالكتب المحملة عليها، بينما المَعلمة خاصةٌ بالقواعد الفقهية والأصولية والمقاصدية المحملة على المَعلمة.

وفي هذا المبحث سنقوم باستعراض الأيقونات والنوافذ الخاصة بهذا البرنامج، ثم نعرض مثالًا توضيحيًا لكيفية البحث عن قاعدة والتنقل بين المعلومات الخاصة بها.

-الأيقونة الأولى: المقدمات العامة:

وهي تتحدث عن معلومات عامة عن القواعد مثل تاريخ القواعد وأهميتها وتحوي تقديمات عامة عن المشرفين والمشاركين في المشروع وسيرهم الذاتية. وقد سبق لنا عرض التفصيلات التي ناقشتها، ويمكننا الاستفادة من هذه الأيقونة للحصول على المعلومات النظرية إضافة إلى المراجع التي تمكننا من الاستزادة عن الموضع.

-الأيقونة الثانية: عرض قاعدة أو ضابط:

تمكننا هذه الأيقونة من الحصول على القاعدة بطريقة سهلة دون الحاجة للقراءة والبحث في الفهارس. فبمجرد كتابة كلمة مفتاحية تبدأ القواعد

والضوابط المتعلقة بها بالظهور وهذا يمكننا من الحصول على جميع القواعد ذات الصلة بالكلمة ثم اختيار القاعدة أو الضابط المراد عن طريق الضغط عليها مرتين متتاليتين. بعد ذلك ستفتح نافذة تحوي معلومات عن القاعدة من شرحها وأدلتها واستثناءاتها وهي كلها عبارة عن أبحاث محكمة نجد فيها الهوامش والمراجع التي من خلالها نعود للأصل ونتوسع فيه، وبإمكاننا أيضا الانتقال من صفحة إلى أخرى.

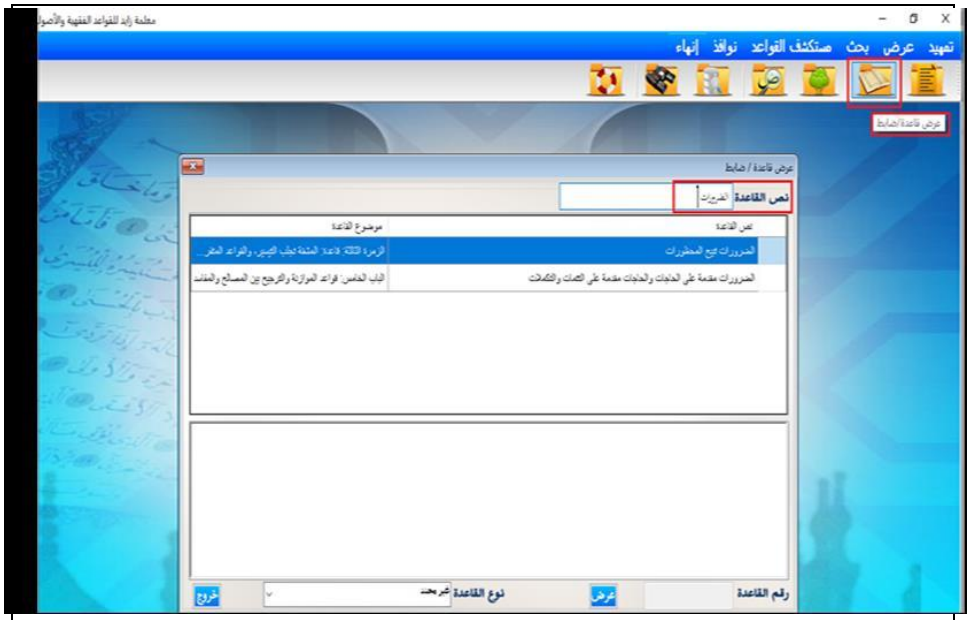

-الأيقونة الثالثة: شجرة الموضوعات: وهذه الأيقونة يكون فيها التقسيم موضوعيًا، أي نلجأ لها عند معرفة الموضوع الذي نريد البحث فيه. فبمجرد اختيار الموضوع يكون بإمكاننا تصفح المادة العلمية التي تم سردها من البرنامج.

-الأيقونة الرابعة: بحث صرفي:

ومن خلالها نستطيع البحث عن القواعد باستخدام جذور الكلمات. فبمجرد كتابة جذر كلمة معينة واختيار مجال البحث المراد تظهر جميع القواعد والضوابط ذات الصلة بهذا الموضوع.

وقد سبق الحديث عن الفهارس وكيفية تقسيمها ولكن هذه الأيقونة غير مفعلة في النسخة المحملة من الإنترنت.

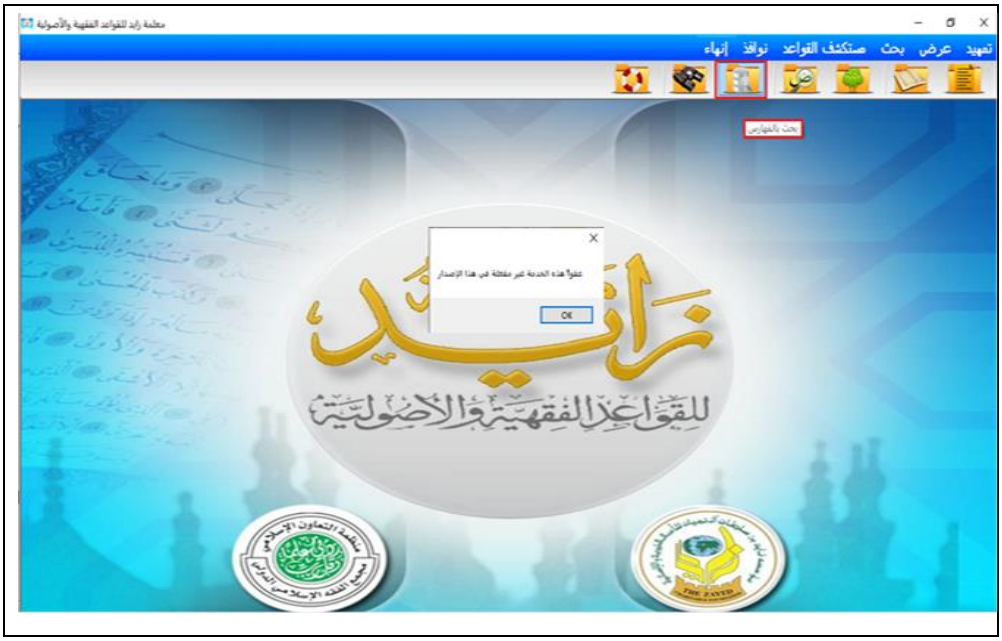

الأيقونة السادسة: مستكشف القواعد:

ومن خلال هذه الأيقونة بإمكاننا تحميل ملف قد تم العمل عليه وإعداده مسبقا ليقوم البرنامج بالبحث فيه وإخراج القواعد الموجودة في داخله، باتباع الطريقة التالية: تحميل الملف، الضغط على حفظ الملف، ثم الضغط على زر مقارنة قواعد الملف ليكشف لنا عن القواعد الموجودة داخل الملف الذى نريد عرضه، ولتكرار هذه العملية بدايةً نقوم بالضغط على زر تفريغ جدول المقارنة.

عند الانتهاء من مقارنة الملف يظهر لنا عدد القواعد المستخرجة، لنتمكن من استعراضها مع المراجع ومكان وجودها والتوثيق الخاص بها.

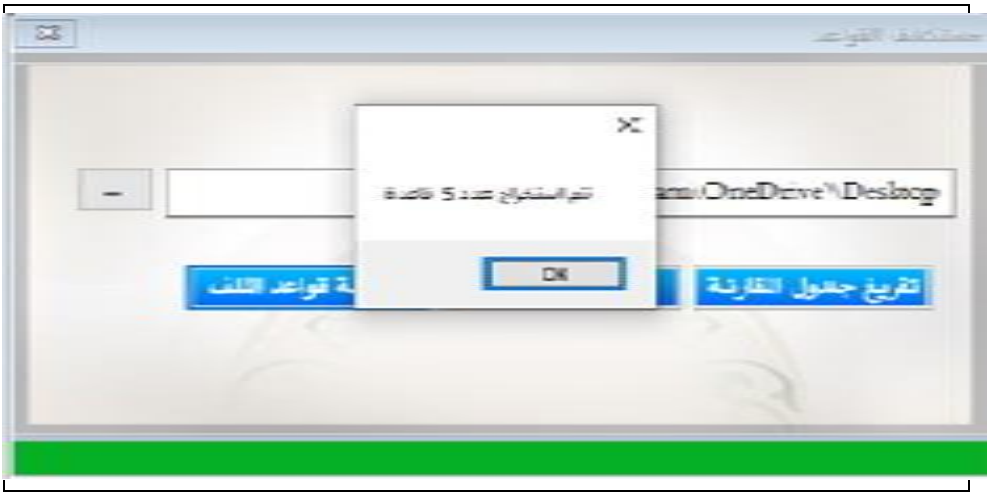

وهي أيقونة للمساعدة عند الحاجة.

*** مثال توضيحي لكيفية استخدام برنامج معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**

1-اذا أردنا البحث عن قاعدة ونحن نعلم النص الخاص بها ولكن نريد الحصول على معلومات متعلقة بها مثل ألفاظ أخرى للقاعدة أو أمثلة تطبيقية فإننا نذهب إلى أيقونة (عرض قاعدة أو ضابط) ونكتب نص القاعدة المطلوبة مثلا "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" بمجرد الضغط عليها تظهر جميع المعلومات المتعلقة بالقاعدة مثل صيغ القاعدة شرحها أدلتها تطبيقات عليها

بالإضافة إلى المراجع التي أخذت المعلومة منها. ويمكننا التنقل بين الصفحات لقراءة جميع المعلومات الموجودة عنها. فمثلا تحدثت المعلمة عن القاعدة المذكورة من صفحة ٢١٩-٢٢٨.

2-أما إذا أردنا البحث عن قاعدة في موضوع معين دون معرفة نص القاعدة فهنا لا يمكننا كتابة النص لأننا لا نعرفه. لذلك نلجأ إلى شجرة الموضوعات، فمثلا نريد البحث عن القواعد المتعلقة بموضوع السياسة الشرعية فإننا نضغط على أيقونة شجرة الموضوعات فتظهر لنا قائمة تحوي على تقسيمات المعلمة كلها، نبحث عن القسم الخاص بالضوابط الفقهية وبمجرد الضغط عليه تظهر التفرعات المتعلقة به، آخرها قسم "ضوابط أبواب السياسة الشرعية"، وبمجرد الضغط عليها تظهر العناوين المتفرعة عنها. وهي "أحكام الولايات، أحكام بيت المال، أحكام الجهاد، أحكام البغاة". بعد قراءتها نختار الأقرب لمجال البحث الذي نريده وكان بالنسبة لمطلبنا في عرض المثال القسم الأول أحكام الولايات فنضغط عليه لتظهر لنا جميع الضوابط المتعلقة في هذا الباب. ختار المراد منها مثلا: ولاة الأمور. نضغط عليها لنحصل على جميع المعلومات الهائلة المتعلقة بها.

الخاتمة:

توصل البحث إلى عددٍ من النتائج والتوصيات التي تجيب على أسئلة الدراسة وقضيتها الجوهرية، وذلك على النحو الآتي:

النتائج:

أولًا: المَعلمة تدوينٌ جامعٌ شاملٌ لقواعد الفقه وأصوله، حيث سعى القائمون عليها إلى جمع سائر القواعد من بطون الكتب القواعدية والفقهية والأصولية، وجعل كل ذلك في موقعٍ واحدٍ مزوّدٍ بمحرك بحث إلكتروني يساعد المهتمين في الوصول إلى المطلوب بأقل جهدٍ ووقتٍ وتكلفة.

ثانيًا: مع أن هذا العمل ليس الأول من نوعه من حيث فكرة جمع القواعد وعرضها، إلا أن ما تميزت به هذه المَعلمة هو تتبع سائر القواعد وتجميعها من مظانها المتعددة في كتب التراث وعرضها بطرقٍ وتقسيماتٍ عديدة وتوفير محرك بحثٍ إلكتروني يساعد في الوصول إلى المطلوب، بدل تعبط اقتناء مئات الكتب وتجشم عناء البحث الورقي في ثناياها.

ثالثًا: وهذا يعني أن عدد القواعد قد زاد من الناحية العددية عما هو معروف، حيث لم تتجاوز القواعد المتداولة في أيٍ من كتب التراث العشرات وربما بضع المئات أحيانًا، بينما بلغ عددها في المَعلمة ثلاثة آلاف قاعدة.

رابعًا: أظهرت المَعلمة أهمية القواعد الفقهية والأصولية للاجتهاد وللمنشغلين بالاجتهاد المعاصر على نحوٍ خاص، مستشهدة لذلك بأقوال عددٍ من علماء المذاهب وسواهم.

خامسًا: لم تكتف المَعلمة بعرض تلك القواعد عبر مجلداتها الورقية التي تجاوزت الأربعين مجلدًا، إنما جعلتها موقعًا إلكترونيًا مزودًا بمحرك بحثٍ يُسهل الوصول للمطلوب بأقل جهد ووقت وتكلفة. وهو ما ينسجم مع التطور الهائل فيما بات يُعرف بالبحث الإلكتروني.

سادسًا: تمكن البحث من تتبع آليات عمل المَعلمة ومحركها البحثي، وعرض كل ذلك بشكلٍ مبسطٍ وبنماذجَ تطبيقيةٍ يسهل على الباحثين استخدامها للوصول إلى المطلوب. وذلك هو جوهر البحث وبيت القصيد الذي أجاب على مشكلةٍ البحث الرئيسة.

التوصيات:

نظرًا للقيمة العلمية والبحثية لهذه المعلمة، فإن البحث يوصي بجعلها مرجعًا معتمدًا ومادة علمية تُدرّس في الجامعات والمعاهد المتخصصة بعلوم الشريعة والقانون وغيرها. وأن يتم توفير نسختها الإلكترونية وتدريب الطلبة والمهتمين على

استخدامها، فضلًا عن تزويد المكتبات بنسخة ورقية للمَعلمة بسائر مجلداتها، وعقد دورات وورشات في الجامعات للتعريف بالمَعلمة وكيفية استخدامها.

والله وليُّ التوفيق.

المصادر والمراجع:

* جامعة المدينة العالمية، (٢٠٠٩) **القواعد الفقهية**، ماليزيا: جامعة المدينة العالمية.
* الحموي، أحمد، (١٩٨٥) **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، بيروت: دار الكتب العلمية.
* الخادمي: نور الدين، (٢٠٠٧) **القواعد الفقهية**، تونس: جامعة الزيتونة.
* الخليفي، رياض، (٢٠٠٣) **القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد (٥٥).
* الخويلدي، عبد الستار، (٢٠١٤) **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**.
* الزَّبيدي، محمّد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية.
* الزحيلي، محمد، (١٤٢٧) **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، ط ٢، دمشق: دار الخير.
* الزرقا، أحمد، **شرح القواعد الفقهية**، ط٢، دمشق: دار القلم.
* الشاعر، ناصر الدين، (٢٠١٤) **البحث العلمي وتطبيقاته**، فلسطين.
* الشاعر، ناصر الدين، ومحمد عوده، (٢٠٢٢) **واقع البحث العلمي لدى طلبة الدراسات الشرعية العليا وسبل النهوض به**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك بعنوان" البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في كليات الشريعة: إشكالات وحلول مقترحة" المنعقد في الفترة من ١٦- ١٧/ ٨/ ٢٠٢٢م، ط١، الأردن: مؤسسة الوراق.
* الشوكاني: محمد، (١٤١٩) **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق: دار الكتاب العربي.
* الطوفي، نجم الدين، (١٤٠٧) **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
* ابن عاشور: محمد الطاهر، (١٩٩٩) **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، عمان: دار النفائس.
* عبد الحميد، أيمن، **القواعد الأصولية وتطبيقاتها عند شيخ الإسلام**.
* القرافي، أحمد، **الفروق**، عالم الكتب.
* الكردي، أحمد، **بحوث في علم أصول الفقه**.
* مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصطفى، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة.

* **معلمة زايد للقواعد**، مؤسسة زايد.
* الندوي، علي، (١٩٩٨) **القواعد الفقهية**، تقديم مصطفى الزرقا، ط٤، دمشق: دار القلم.
* النملة، عبد الكريم، (١٤٢٠) **الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها**، الرياض: مكتبة الرشد.
* www.alkhaleej.ae
* ar.islamway.net
* www.alroeya.com

الهوامش:

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصطفى، **المعجم الوسيط**، (٧٤٨/٢)، دار الدعوة. الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (٩/ ٦٠)، دار الهداية.

(٢) الحموي، **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، (١/ ٥١)، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) بتصرّف: الندوي، علي، **القواعد الفقهية**، دار القلم، دمشق، ط٤.

(٤) الزرقا، أحمد، **شرح القواعد الفقهية**، (٣٤)، دار القلم – دمشق، ط٢.

(٥) القرافي، أحمد، **الفروق**، (١/ ٣)، عالم الكتب، بيروت.

(٦) الخليفي، رياض، **القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها**، (ص٢٨٧)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – الكويت، العدد (٥٥)، ٢٠٠٣م. الخادمي، نور الدين، **القواعد الفقهية**، (ص٣-٥)، جامعة الزيتونة، تونس. جامعة المدينة العالمية، **القواعد الفقهية**، (١/ ١٤)، ماليزيا، ٢٠٠٩. ابن عاشور: محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (ص٦)، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩م.

(٧) الخليفي، **القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها**، (ص٢٨٧). الخادمي: **القواعد الفقهية**، (ص٣-٥). جامعة المدينة العالمية، **القواعد الفقهية**، (١/ ١٤). ابن عاشور: **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (ص٦).

(٨) الطوفي، نجم الدين، **شرح مختصر الروضة**، (١٢٠/١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ. الشوكاني، محمد، **إرشاد الفحول**، (١/ ١٧)، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤١٩هـ.

(٩) عبد الحميد، أيمن، **القواعد الأصولية وتطبيقاتها عند شيخ الإسلام**، (ص٣٢).

(١٠) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (٣٠٧/٣). الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، (٦١٤/١).

(١١) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (٣١٠/٣).

(١٢) الرازي، محمد بن عمر، **المحصول**، (١٧٠/١)، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م. الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (٤١٤/١). الزحيلي، محمد، **الوجيز في أصول الفقه الاسلامي**، (٣٤/١)، دار الخير، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ.

(١٣) القرافي، **الفروق**، (٣/١). الجويني، عبد الملك بن عبد الله، **غياث الأمم في التياث الظلم**، (٤٣٤- ٤٣٥)، مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ. الكاساني، علاء الدين، **بدائع الصنائع**، (٢/١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢،

١٩٨٦م. النملة، عبد الكريم، **الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها**، (ص١٣)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

(١٤) ابن رجب: زين الدين بن عبد الرحمن، **القواعد**، (ص٣)، دار الكتب العلمية. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر**، (ص٦)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٠م. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، **الأشباه والنظائر**، (ص٦)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٩م.الكردي، **بحوث في علم أصول الفقه**،(ص١٤).

(١٥) الشاعر، ناصر الدين، **البحث العلمي وتطبيقاته**، مبحث البحث الإلكتروني، فلسطين.

(١٦) الشاعر، ناصر الدين، **البحث العلمي وتطبيقاته**، مبحث البحث الإلكتروني، فلسطين.

(١٧) انظر: الشاعر، ناصر الدين، **واقع البحث العلمي لدى طلبة الدراسات الشرعية العليا وسبل النهوض به**، (ص١١٤)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك بعنوان" البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في كليات الشريعة: إشكالات وحلول مقترحة" المنعقد في الفترة من ١٦- ١٧/ ٨/ ٢٠٢٢م، ط١، الأردن: مؤسسة الوراق.

(١٨)www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-04-14-1.1862107

(١٩) **معلمة زايد للقواعد**، مؤسسة زايد، ٢٠١٣.waqfeya.com/book.php?bid=12468

(٢٠) انظر: مجلة الأحكام العدلية لمقارنتها مع محتويات المعلمة.

(٢١) **معلمة زايد للقواعد**، مؤسسة زايد، ٢٠١٣.waqfeya.com/book.php?bid=12468

(٢٢) **معلمة زايد للقواعد**، مؤسسة زايد، ٢٠١٣.waqfeya.com/book.php?bid=12468

(٢٣)ar.islamway.net

(٢٤) أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**.

(٢٥) حمد سعيد جروان الشامسي، رئيس اللجنة المشتركة لمعلمة زايد، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**.

(٢٦)www.alroeya.com

(٢٧) الخويلدي، عبد الستار، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**، ٢٠١٤،www.aliqtisadalislami.net

(٢٨) سالم عبيد الظاهري ، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**

(٢٩)www.alkhaleej.ae

(٣٠) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية ١/ ٧٧

(٣١)ar.islamway.net